الهيئة العليا للمتردية والنطيحة

بعد دورة نيابية كاملة فشل المجلس التشريعي خلالها في اصدار اي قانون ذي قيمة، تكلفت ميزانية الدولة ملايين الدنانير التي ذهبت هباء كرواتب ومكافآت للكثير منهم، ولم يتردد البعض منهم في استغلال وضعه النيابي في تمرير كل ما يصعب الموافقة عليه من معاملات رسمية بالطرق العادية، وذلك من خلال مكاتبهم الاستشارية!!

بعد تضييع كل تلك الاسابيع والشهور الثمينة في جدال ومهاترات، لم ينقذنا من سآمتها الا ذلك الاستجواب الذي هز المجتمع من جذوره، بدأت مأساة تمرير الميزانيات في نهاية الدورة النيابية، وبطريقة تفتقد الى الكثير من العمق وحتى الى الخلق، وبدأت معها عملية تصفية الحسابات بين نواب الخدمات من جهة، وما اكثرهم، وبين المسؤولين الذين وضعوا في موضع المساءلة النيابية لفشلهم في تشغيل زيد وعبيد لهذا النائب وذلك المتنفذ من جهة اخرى، وضيعوا، في خضم ذلك، الجهود الكبيرة للجنة المالية وتوصياتها على تلك الميزانيات.

وكمثال صارخ على هذا الوضع ما حدث لميزانيتي وكالة الانباء الكويتية ومؤسسة الموانئ التي تأجل البت فيهما اكثر من ثلاث مرات، ليس لوجود مخالفات مالية لدى تلك الجهات، وما اكثر تلك المخالفات في الغالبية العظمى من وزارات ومؤسسات الدولة بحيث اصبح الاستثناء هو القاعدة بل، وببساطة شديدة، بسبب رفض الوكالة والمؤسسة لطلبات بعض النواب بتوظيف «المتردية والنطيحة» الذين قاموا بالتوسط لهم للعمل لدى هذه الجهات، والتي تصر على رفض كل من تتوفر فيه او فيها شروط التوظيف المناسبة، واقتصارها على المتعلمين واصحاب الكفاءات، والمهم انها تصر على شروط التوظيف تلك ليس فقط لاهميتها لاي عمل متخصص، كالذي تقوم به، بل وايضا من اجل تجنب انتقاد اولئك النواب انفسهم لعملهم مستقبلا في حال تردى الاداء فيها بسبب قيامها بتوظيف تلك النوعية التي قاموا بالتوسط لها للعمل قبل سنوات قليلة.

وعليه نقترح، وبمنتهى الجدية، على الحكومة القيام بتأسيس وزارة جديدة او هيئة عليا تسمى بالهيئة العليا للمتردية والنطيحة!! تكون مهمتها توظيف جميع العاطين عن العمل، والذين ترفض بقية وزارات الدولة ومؤسساتها توظيفهم، وستكون ميزانية هذه الهيئة أو الوزارة الاسرع اعتمادا عند مناقشة ميزانية الدولة، حيث ستتكون من بند واحد فقط وهو المتعلق براتب مدير عام الهيئة والذي سيكون بامكانه ادارتها بمساعدة جهاز كمبيوتر شخصي صغير ومن غرفة متواضعة في مجمع الوزارات، حيث ستتلخص مهمته باستلام طلبات التوظيف واقرارها فور التأكيد من انها مستوفية لكافة الشروط، والطلب من اصحابها الذهاب والجلوس في بيوتهم وانتظار راتب آخر الشهر!! لو قمنا، بصورة جدية، بتطبيق هذا النظام فسوف يرتاح ٤٠ نائبا على الاقل من المهمة اليومية والتي تتطلب منهم اهانة انفسهم امام من «يسوى ومن لا يسوى» من المسؤولين، بحثا عن عمل لناخبيهم وابنائهم من المتردية والنطيحة، وسوف يرتاح عشرات الوزراء والمسؤولين من «شيف» اولئك النواب، في قضايا التوظيف على الاقل، والاهم من كل ذلك ستكون عملية مناقشة واقرار او رفض الميزانيات اكثر رشادا وتجردا مما هي عليه الان.

احمد الصراف